الثانية التي عقدت في الاسكندرية بين ٥ و١١/٩/١٩٦٤. وقد أعادت القمة العربية الثالثة (الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٨/٩/١٩٦٥) تأكيد «التزام الملوك والرؤساء العرب بميثاق التضامن، والحفاظ على وحدة التراب الوطني للأقطار العربية ضد كل محاولة استعمارية انفصالية»، وهو ما فسّر على أنه رفض ضمني لمشروع الرئيس التونسي بورقيبة، الذي كان امتنع عن المشاركة في المؤتمر، بسبب الحملة الانتقادية الواسعة التي جوبه بها مشروعه، لا سيما من قبل نظام الرئيس جمال عبدالناصر في مصر، وهي الحملة التي عبّرت عن موقف من القضية الفلسطينية ظل راسخاً حتى العام ١٩٦٧، حين وجدت الرسميّات العربية انه لم يعد امامها إلاّ الانحناء لعاصفة المتغيّرات التي أحدثها عدوان الخامس من حزيران (يونيو).

صدمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧

ارتبطت قضية التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، قبل العام ١٩٦٧، بموضوع الاعتراف العربي باسرائيل، حيث بدا أن التقدم على طريق احلال السلام في المنطقة متوقف على مدى استعداد الجانب العربي لتقديم تنازلات حاسمة في هذا الاتجاه، فيما كان الموقف الاسرائيلي مفتقراً إلى ما يساوم به مقابل الحصول على هذا الاعتراف. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تغيّرت نقطة الثقل التي يمكن اعتبارها مرتكز تحريك عملية السلام. فاحتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة وسيناء والجولان خلق واقعاً اقليمياً جديداً، ووضع قضية التسوية السياسية للصراع في مدار مختلف، حيث أصبحت عقدة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في الحرب هي التي تتحكم بالتوجهات السياسية على جانبي الصراع. ففي الجانب العربي، كانت هزيمة حزيران (يونيو) بمثابة الصدمة التي فرضت على الفكر السياسي العربي ان يقوم بمراجعة الثوابت التي حكمت مواقف العرب من قضية فلسطين وحدّدت أسس تعاملهم معها. وبمقدار ما يتعلق الأمر، هنا، بمواقف الرسميات العربية عينها، كان واضحاً، منذ مؤتمر قمة الخرطوم، التي عقدت لمناقشة نتائج حرب حزيران (يونيو)، أن هذه المواقف بدأت تميل إلى التعامل مع تفاعلات الصراع وفق نظرة أقل تشدداً من السابق. وهكذا، فقد جاء شعار «ازالة آثار العدوان» الذي شكل مرتكز التوافق العربي في قمة الخرطوم، وبعدها، والذي بدأ يحل في أدبيات السياسة العربية محل الشعارات التي حدّدت، في السابق، هدف العرب الاستراتيجي بأنه تحرير كامل التراب الفلسطيني. جاء هذا الشعار الجديد ليعبّر عن عملية اعادة ترتيب أولويات التحرك العربي وفق سياسة تحقيق ما يمكن تحقيقه في ظل ظروف التوازنات السائدة في المنطقة. وفي ضوء هذا الموقف العربي الجديد، بدا أن التقدّم على طريق تحقيق تسوية سياسية لأزمة المنطقة أصبح مرهوناً باستعداد الجانب الاسرائيلي لتقديم تنازلات اقليمية في الأراضي التي احتلت ابّان حرب حزيران (يونيو). ومع انعاش الأمل، في ضوء هذه التحولات، بامكانية الوصول إلى حل سلمي للصراع، كانت المعضلة الأساسية التي واجهت القوى المعنيّة باستثمار الفرصة المتاحة هي مسألة مستقبل الفلسطينيين في اطار الحل المنشود. وإذا كان من الملاحظ، في هذا السياق، أن القيادة المصرية، بزعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، والتي لعبت الدور الأساس في صوغ الموقف العربي الجديد، حرصت، في موقفها الرسمي، على اعفاء الفلسطينيين من الالتزام بالسقف السياسي لشعار ازالة آثار العدوان، الذي التزمت به الرسميات العربية، فالواقع ان الأوساط الفكرية، والاعلامية، القريبة من القيادة الناصرية، لم تمتنع، في حينه، عن تقديم بعض الاقتراحات الداعية إلى ايجاد صيغة لحل القضية الفلسطينية ذاتها تنسجم مع التوجّه السياسي الجديد الذي أطلقته قمة الخرطوم. ومن بين هذه الاقتراحات، الاقتراح الذي